ISSN
2310-0087

حکومەتی هەرێمی کوردستان
وەزارەتی خوێندنی باڵا و توێژینەوەی زانستی
زانکۆی گەرمیان

گۆڤاری زانکۆی گەرمیان

گۆڤارێکی زانستیی ئەکادیمییە
زانکۆی گەرمیان دەریدەکات

مجلة جامعة كرميان - إقليم كردستان

المجلد8 ، العدد 1، سنة 2021

بەرگی ٨ژمارە ١
ساڵ ٢٠٢١

Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.21080202

النظام السياسي الهجين: دراسة حالة إقليم كوردستان العراق

سكالا حسين حمه أمين
الكلية التقنية – كلار/ جامعة السليمانية التقنية

ئاريان رؤف عزيز
قسم القانون / جامعة گەرميان

الملخص:

اختلفت الآراء حول ماهية الأنظمة السياسية الهجينة، حيث اعتبرها البعض مرحلة انتقالية تقع بين الاستبدادية والديمقراطية، في حين اعتبرها آخرون مرحلة نهائية للتحول الديمقراطي بسبب فشل بعض الدول في الوصول إلى بيئة ديمقراطية جيدة أو ترسيخ ديمقراطي . انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية ، مؤداها أن النظام السياسي في إقليم كردستان هو من الأنظمة السياسية الهجينة(Hybrid Regime) ، واعتمد على آليات وأدوات قانونية وسياسية (الانتخابات، البرلمان.)، من اجل بقاء النظام السياسي المسيطر وليس تغييره، الأمر الذي صعد من مراحل الاستبداد السياسي في الإقليم. وضمن هذا الإطار تسعى الدراسة إلى علاج المسألة في (إقليم كردستان) عن طريق إجابة الأسئلة الآتية: إلى أي حد يعتبر النظام السياسي في إقليم كردستان نظاما هجينا؟ وما هي الكيفية التي يعمل فيها النظام السياسي وممارسة السلطة فيه؟ وخلصت الدراسة إلى أن طبيعة النظام السياسي في إقليم كردستان، هي طبيعة استبدادية مع سيادة الولاءات التقليدية القبلية والأسرية، وهيمنة الأسر الحاكمة في كل مفاصل الحياة السياسية التي يهيمن عليها الحزبين الرئيسيين في الإقليم (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني).

Article Info

Received: April, 2021
Accepted :June ,2021
Published :July ,2021

Keywords

نظام السياسي الهجين، ديمقراطية ، الاستبدادية، الانتخابات ، الأحزاب المتسلطة، إقليم كردستان العراق

Corresponding Author

skala.mohammed@spu.edu.iq

المقدمة

قبل تسعينات القرن الماضي كانت أدبيات النظم السياسية تتحدث عن الانظمة السياسية الليبرالية، أو العسكرية أو الملكية، أو الجمهورية، وفي ظل التحولات العالمية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة عام 1990، وحدوث ما سمي بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي ، نشأت أنظمة سياسية يطلق عليها أنظمة سياسية هجينة، أو أنظمة سياسية " استبدادية تنافسية"(Schedler : 2002) تقوم على المزاوجة بين الأنظمة السلطوية والأنظمة الديمقراطية وتجمع بين السمات الديمقراطية (الانتخابات المتكررة والمباشرة) مع السمات الاستبدادية (القمع السياسي). حيث تكيفت تلك الأنظمة ، مع التطورات السياسية العالمية، فهي تظهر للعالم الخارجي بأنها دول ديمقراطية ، فهي تملك برلمان منتخب ، وتقوم بإجراء انتخابات دورية تتسم بالحد الأدنى من التنافسية والنزاهة، لكنها في نفس الوقت تمتاز، بالقمع السياسي للناشطين سياسيا، واحتكار السلطة (عدم وجود تداول في السلطة و حرية سياسية ومدنية)، وهو ما يجعل تلك الأنظمة الهجينة موضوعا ديناميكيا من أجل توليد رؤى جديدة وتفكير مبتكر نحو فهم أفضل لتلك الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

بعد انهيار الانظمة الشمولية لدول أوروبا الشرقية عام 1990، وحدوث ما سمي بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، نشأت النظم السياسية الهجينة ، والتي تجمع ما بين الديمقراطية الغربية من وجود برلمان منتخب، وإجراء انتخابات دورية تتسم بالحد الأدنى من التنافسية والنزاهة، والشمولية الاستبدادية من القمع السياسي، واحتكار السلطة (عدم وجود حرية سياسية ومدنية) . وتكمن إشكالية الدراسة فى تبيان طبيعة النظام السياسي فى إقليم كردستان العراق، والإجابة على التساؤلات الآتية: إلى أي مدى يعتبر النظام السياسي في إقليم كردستان نظاما هجينا؟

أهمية الدراسة

لم تحظى دراسة النظم غير الديمقراطية تقليديا بالاهتمام في التحليل السياسي، وغلب على تلك الدراسات تناول النظم الاستبدادية باعتبارها نظاما استثنائية أو انتقالية ينبغي اجتيازها بغية التوصل نحو الديمقراطية، وهنا، شاعت المعاملة معها- مباشرة أو غير مباشرة- بوصفها نظم غير ديمقراطية وغير قابلة للتغيير إلى النظم المتأخرة أو الحرة جزئيا، وتباطؤ تحولها إلى صف الديمقراطيات الليبرالية . إن كل تلك العوامل دفعت الباحثان إلى تعميق الاهتمام بدراسة النظم الاستبدادية أو الهجينة مع تبيان مواصفاتها وخصائصها، وتكمن أهمية الدراسة في محاولة تطبيق تلك الخصائص على النظام السياسي في إقليم كردستان .

فرضية الدراسة

يسعى البحث من فرضية " أن النظام السياسي في إقليم كردستان هو من الأنظمة السياسية الهجينة Hybrid) (Regime، مفهوم يجمع بين المؤسسات القانونية والسياسية (الانتخابات، البرلمان، مسودة الدستور)،واحتكار السلطة ومنع تداولها من اجل بقاء النظام السياسي المسيطر ، مما رفع من مستويات الاستبداد السياسي في الإقليم .

أهداف الدراسة

للدراسة هدفان علمي وعملي ، وتهدف الدراسة علميا إلى تبيان مفهوم النظام السياسي الهجين وتطوره، وتبيان خصائص النظام السياسي في إقليم كردستان ، والى أي مدى يمكن القول انه يسير في طريق التحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي أو العكس. فيما تهدف الدراسة عمليا إلى محاولة وصف النظام السياسي في إقليم كردستان بطريقة علمية جادة في سبيل القيام بدراسات مستقبلية تهدف للخروج من الحالة الراهنة للإقليم إلى حالة أكثر حرية وديمقراطية وبما ينعكس على تنمية الإقليم كردستان ورفاهية مواطنيه.

منهجية الدراسة

استندت الدراسة لتحقيق أهدافها العلمية على المناهج عدة، لعل اهمها المنهج الوصفي الذي يهتم ببحث وتوصيف النظام السياسي الهجين، ومنهج دراسة حالة بغية عرض النظام السياسي في إقليم كردستان العراق وطبيعته الدستورية والفعلية من حيث مسارات الانتقال نحو الديمقراطية أو السلطوية فى إقليم كردستان، وكذلك اعتمت الدراسة على منهج تحليل النظم لتحليل خصائص النظام السياسي في إقليم كردستان و التحديات التي تواجه.

الدراسات السابقة

تناقش الأدبيات مفهوم النظام المختلط ، ووفقًا للبيئة الاستبدادية ، يتم استخدام الانتخابات على أنها السبب الأساسي أو حتى السبب الوحيد لاستعمال مصطلح النظام المختلط. ووفقًا لهذا الاقتراح ، فإن العديد من البلدان لديها مجال للديمقراطية ويمكن العمل بدون انتخابات ويتم استبعادها من حقل الأنظمة الهجينة. ويستخدم هذا البحث مفهومًا أكثر مرونة ، ويصف الانتخابات بأنها تجسيد للديمقراطية ، وليس الديمقراطية الوحيدة. لذلك ، فإن أي سياسة ديمقراطية في النظام السياسي بالإضافة إلى سياسة

استبدادية قد يؤدي إلى توصيف النظام بالنظام الهجين(الشوبكي:2017)

دراسة موزاي بلال، لبيد عماد(2020)، الجيش البريتوري والانتقال السلطوي في الأنظمة الهجينة

لقد ركزت الأدبيات المعاصرة كلها على دور العسكريين في تقييد عملية تعزيز الديمقراطية وفي هذا الإطار يتم إدراج دور العسكريين كجزء من تعريف دعم الديمقراطية، وهذا بسبب التأثير القوي للجيش البريتوري ضمن أغلب تجارب الانتقال الديمقراطي في السنوات الأخيرة (أمريكا اللاتينية،أوروبا الشرقية،الحراك العربي..)، وهو ماخلق لنا مفاهيم جديدة أصبحت تستعمل كأدوات تحليلية لتفسير هذه الوضعيات من قبيل الأنظمة الهجينة،الديمقراطية الزائفة...الخ. فالنظام الذي تتحكم في اشتغاله مؤسسات غير منتخبة من الشعب غالبا ما ينتج وضعية هجينة.

دراسة، شيلان(2019) التحول الديمقراطى فى إقليم كردستان العراق

مذ النصف الثاني من السبعينيات في القرن العشرين، كانت مسألة الانتقال الديمقراطي أو ما يسمى ب "الدمقرطة" موضوعًا رئيسا ومهمًا في العلوم السياسية. تختلف أسباب التحول الديمقراطي من موقف إلى آخر ، وقد تأتي عوامل الانتقال من المجتمع نفسه، تمامًا كذلك قد تُفرض الديمقراطية على المجتمع من الخارج ، وهناك سلسلة من العوامل التي يمكن أن تخلق بيئة مناسبة لنشوء الديمقراطية. هذه العوامل ليست مجرد الاتجاه الذي يعزز انتقال الديمقراطية ، ولكن هناك تداخل وترابط بين حدوث الديمقراطية. لقد اختبر إقليم كردستان مفهوم التحول الديمقراطي بعد أن كافح باستمرار لتشكيل نفسه وكيانه ، لذلك يحاول هذا البحث الإجابة عن السؤال الآتي: هل سلك إقليم كردستان المسار الصحيح للتحول الديمقراطي؟

دراسة، الشوبكي(2017) الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات.

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح مقترح نظري مختلف لشرح التفكك المستمر لمنطقة المشرق العربي وكيف تحولت الاختلافات السياسية العرقية إلى انقسامات ليس لها كيانات دولة ولكنها تعبر الحدود ولها هويات متضاربة. يمكن للأنظمة الهجينة أن تساعد في خلق بيئة محفزة تحول الاختلافات السياسية إلى صراعات هوية. في هذه الأنظمة، لم يتم حل أي مصالح لأي حزب، مما يعني أن عدم وجود حكم سلطوي كامل يمنع أي لون من ألوان المنافسة أو النزاع أو التشاحن، ولا يوجد شكل مسموح به للديمقراطية تسمح للمنافسة الديمقراطية على أساس التعددية والمداولة السلمية للحكم التي يكفلها القانون. لذلك، فإن بيئة النظام المختلط هذه لها جوانب معينة من الديمقراطية والعديد من جوانب الحكم المطلق. لذلك تبدأ المنافسة السياسية عادة بصراع بين وجهات النظر ووجهات النظر الأيديولوجية وتنتهي بصراع الهوية الذي يؤدي إلى انهيار المجتمع.

دراسة بلغيث(2017) الأنظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية

اعتبرت الدراسة أن ظاهرة الاغتراب السياسي هي ظاهرة مترافقة للأنظمة السياسية الهجينة(Hybrid Regime) ، وهي تلك الأنظمة التي واجهت تيارات الانتقال الديمقراطي بعد سنة 1990، عن طريق الاستناد إلى آليات وأدوات قانونية وسياسية (الانتخابات، السياسة العامة...). والغرض من ذلك هو الحفاظ على السلطة وممارستها بما يتماشى مع مظاهر الديمقراطية، والهدف الأساسي هو الحفاظ على الأنظمة السياسية، وليس تغييرها، مما يزيد من العزلة السياسية لهذه المجتمعات. تحل الدراسة المسألة ضمن الشأن العربي عن طريق الإجابة على السؤال الآتي: إلى أي مدى يعتبر النظام السياسي المختلط الخلفية الطبيعية للاغتراب السياسي في المنطقة العربية؟ وما تلك الأدوات التي تستخدم لإحداث الظاهرة المذكورة في ضوء الأنظمة السياسية الهجينة؟

دراسة توازي (2016)، الأنظمة السياسية الهجينة -مفارقة التحول والتكيف: قراءة في الحالة الجزائرية

إن إحدى مفارقات الأنظمة السياسية الحالية هي أنها تدعي أنها أكثر ديمقراطية من الأنظمة السياسية الأخرى ، ومع ظهور الجيل الثالث من الديمقراطية ، تصبح هذه الحجة أكثر وضوحًا عند التحول إلى العالم الثالث. الديمقراطية في هذا العالم تعززها الموجة الثالثة من الديمقراطية ، لذلك فإن عمر الديمقراطيات هذه لا يتعدى نصف قرن كحد أعلى ، وهذا بنفسه يحدث مشكلة ترسيخ الديمقراطية ويثير تساؤلات. ديمقراطيات غير مكتملة أو أنظمة سياسية مختلطة حيث القيم الديمقراطية والسلطوية مختلطة. والحقيقة أن هذا الوضع يشير إلى أن مرحلة التحول الديمقراطي تنتظر عملية توطيد الديمقراطية.

دراسة ايفا بيلين (Eva Bellin) (2004) استمرار النظم التسلطية وتحولها الأنظمة غير الديمقراطية : المسارات والتحولات

هدفت الدراسة إلى تقديم تفسير مقنع لبقاء الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط وقدرتها القوية على الاستمرار، وقد درست انتفاضة "الربيع العربي" وعلامات سقوط الأنظمة في مصر وتونس. وقد بينت بالين أن وجود "وظيفة الخدمات الأمنية الإلزامية" في تلك الدول هو الذي يفسر

سبب استمرار النظام الاستبدادي ومقاومته للتغييرات. حيث اعتبرت انه كلما زادت قدرة المؤسسات الأمنية الإلزامية للنظام واستعدادها للدفاع عن النظام الاستبدادي الحالي ، زادت فرصة بقاء النظام الاستبدادي ومقاومته لأي محاولات إصلاح وتغيير

هيكلية الدراسة

توزع هيكل البحث على مبحثين ، فضلا عن المقدمة و الخاتمة، فقد خصص المبحث الاول لاطار المفاهيمي، وذلك ضمن مطلبين أثنين، فالمطلب الاول يتناول مفهوم النظام السياسي الهجين، أما المطلب الثاني فتم تخصيصه لخصائص النظام السياسي الهجين. أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى النظام السياسي في إقليم كردستان، وذلك ضمن مطلبين، المطلب الاول يتناول سمات النظام السياسي في الإقليم، أما المطلب الثاني فقد خصص للوقوف على خصائص النظام السياسي في إقليم كردستان.

المبحث الأول : النظام السياسي الهجين: المفهوم والخصائص

تعد ظاهرة الأنظمة الهجينة ظاهرة قديمة جديدة في أدبيات السياسة المقارنة، فهي ظاهرة موجودة في دول شرق أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لكنها انتشرت من جديد بعد عام (1990) وظهور ما سمي بالموجة الثالثة للديمقراطية، إذ توسعت المنظومة الديمقراطية ليحتوي جميع دول أوروبا الغربية(Schedler : 2002).

المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي الهجين يطلق مفهوم النظام السياسي الهجين على الدول التي تجمع بين بعض مظاهر الديمقراطية وبعض مظاهر الاستبداد، حيث أن تلك الأنظمة السياسية تمارس سياساتٍ متناقضة من حيث المضمون؛ فهي تسمح ببعض الممارسات الديمقراطية لكن في ظل بيئة سياسية استبدادية وسلطوية (الشوبكي: 2017:ص11) . والأنظمة السياسية الهجينة تقع في منطقة رمادية بين الديمقراطية والاستبدادية، حيث يخلط النظام السياسي في ممارسته للسلطة وصنع القرار السياسي بين واجهة ديمقراطية وعمق سلطوي في نظامٍ لا يتطور. وحدد ستيفن ليفيتسكي ولوكان ثلاث اتجاهات مختلفة لظهور الأنظمة الهجينة هي (Levitsky and Way :2002) :

الاتجاه الأول: الضغط الخارجي والأزمات الداخلية للدولة

جاء هذا الاتجاه تحت تأثير وضغط المجتمع الدولي والأزمات الاقتصادية والمالية ، حيث قامت تلك الدول بإجراء إصلاحات سياسية وإلى إجراء الانتخابات والتعددية الحزبية، لكن ضعف قوى وأحزاب المعارضة في تلك الدول أدى إلى تراجع النظام السياسي عن الديمقراطية وفشل محاولات الإصلاح، وبقى النظام يتميز بالاستبدادية. يقول ماكس فيبر "أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وأنه دون الشرعية يصعب علي أي نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية علي إدارة الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقي جوهر الشرعية متمثلاً في ضرورة رضا وقبول المحكومين وليس إذعانهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم(صخري: 2020) الاتجاه الثاني:سقوط النظام الاستبدادي في دول أوروبا الشرقية جاء هذا الاتجاه بعد سقوط النظام الاستبدادي في دول أوروبا الشرقية، ولكن سقوط تلك الأنظمة أدى ظهور النظام الاستبدادي التنافسي(الهجين)، حيث توجد في تلك الدول انتخابات صورية ، لكنها تفتقر لبنية تحتية للثقافة الديمقراطية أو المجتمع المدني، مما هيئ المناخ المناسب للممارسة الاستبداد من قبل السلطة المنتخبة مثل دول (أرمينا، كرواتيا، رومانيا، روسيا، أوكرانيا). (Leonardo Morlino, 2009, pp. 273)

والتحول من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية غالباً ما يؤدي إلى إنتاج أشكال مختلفة من الأنظمة الهجينة، وليس بالضرورة أن يكون مسارا خطيا، حيث يمكن للحركات التي تبتعد عن الحكم الاستبدادي مزج المكونات المختلفة لإنتاج ديمقراطيات مختلفة، فالسمات اللافتة للنظر للتحولات الديمقراطية العالمية الأخيرة، كانت تهدف إلى تفريغ العديد من الديمقراطيات من خلال الضغط باتجاه الانهيار المفاجئ للديمقراطية، واستبدالها بالسلطة العسكرية، التي هي شكل من أشكال النظام الهجين. (Mikael Wigell, Ibid, p.235)

الاتجاه الثالث: حدوث الأزمات السياسية والاقتصادية لمدة طويلة جاء انهيار الأنظمة الديمقراطية بعد حدوث الأزمات السياسية والاقتصادية لمدة طويلة، مما هيئ المناخ المناسب للتحول من الأنظمة الديمقراطية إلى الأنظمة الاستبدادية وبعدد من الطرق منها الانقلاب الذاتي، أو تدمير جميع مؤسسات الديمقراطية بشكل عام كما حدث في بيرو وفنزويلا في بداية التسعينات.كل تلك الاتجاهات تعبر عن الاختلاف في أشكال الحكومات الاستبدادية التنافسية (النظم الهجينة)، بين الشكل الديمقراطي الصوري ووجود مؤسسات ديمقراطية بشكل رسمي (الانتخابات والتعددية الحزبية) والشكل الديمقراطي ظاهريا وبدون حريات سياسية ومدنية أو سيادة للقانون، مع فقدان الأمل بتغير تلك الأنظمة عن طريق الانتخابات(Diamond, Larry Jay, 2002,p24) .

المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي الهجين

أدى انهيار سور برلين وسقوط الأنظمة الاستبدادية في دول أوروبا الشرقية عام (1990) إلى ما يعرف بالموجة الثالثة من الديمقراطية وانتصارا الليبرالية الغربية وانتهاء عصر الاستبداد. لكن الواقع الدولي اثبت أن تلك الموجه لم تكن سوى موجة ديمقراطية عابرة (عدم اليقين الديمقراطي) (Luke March 2009 p 506-507) قلة الدول التي استقرت على النظام الديمقراطي، وارتداد بعض الدول باتجاه النظام الاستبدادي لكن بشكل جديد (الشوبكي:مرجع سابق:ص8) وأطلق عليه الباحثون أسماء مختلفة منها (الاستبدادي الديمقراطي، الديمقراطي العسكري، النظام الوراثي الجديد) وأدت تلك المسميات لتجميل النظم الإستبادية التي تطبق مبادئ الديمقراطية بشكل سطحي وصوري. وكرد فعل على تلك الانتقادات، تم استخدام مصطلحات الاستبدادي الانتخابي، الاستبدادي التنافسي، الاستبدادي نصف التنافسي، الاستبدادي المرن. (Steven Levitsky and Lucan A. Way: p51).وتباينت أراء الكتاب والمفكرين حول خصائص الأنظمة السياسية الهجينة، هل هي مرحلة انتقالية تقع بين الاستبدادية والديمقراطية، أم هي مرحلة نهائية انتهت إليها عملية التحول الديمقراطي، وذهبوا في اتجاهين.ويذهب الاتجاه الأول إلى أن الأنظمة السياسية الهجينة وخلال مرحلة التحول نحو الديمقراطية، رسخت العديد من مظاهر الديمقراطية مثل (الانتخابات التنافسية) لكن بدون أن يفضي ذلك إلى ديمقراطية كاملة. فهي أنظمة سياسية تمارس الانتخابات دون أن تؤمن بها، والهدف من ذلك الحصول على نوع من الشرعية الدولية. وغالبا ما يقوم النظام السياسي الهجين بإجراء تلك الانتخابات التي تجري تحت سيطرته، بهدف استمراره في السلطة والتمتع بالشرعية (عبد الجبار،فالح:2006:ص20). أما الاتجاه الثاني: فيعتبر النظام السياسي الهجين مرحلة نهائية وصل إليها النظام أثناء مسار التحول الديمقراطي، فهي مرحلة تحديث للأنظمة الاستبدادية التي أجبرتها ظروف داخلية وأخرى خارجية نحو اتخاذ تدابير سياسية وقانونية نحو ديمقراطية محدودة جدا عبر انتخابات تنافسية (النظم الاستبدادية التنافسية) تعمل على بقاء الأنظمة السياسية القائمة، وليس استبدالها ديمقراطيا.(الشوبكي:مرجع سابق، ص11) . فالنظام الديمقراطي الحقيقي يرتكز على دعامتين ، تداول السلطة من خلال الانتخابات، وإقامة نظام دستوري قائم على سيادة القانون.(Mikael Wigell, 2008, p.234)

وقارن كلّ من ليفيتسكي وواي: (Way and Levitsky) بين النظم الاستبدادية الانتخابية والنظم الاستبدادية التنافسية وحصرها في المجالات التالية :

أولا: الانتخابات

تمارس الانتخابات في النظام الهجين (الاستبدادي التنافسي) بشكل دوري، حتى ينال النظام الشرعية الدستورية والقانونية، ورضا المواطنين والمجتمع الدولي، وغالبا ما تتم الانتخابات تحت سيطرته، وحسب ما يريد من نتائج (Andreas Schedler, y,p. 38) وتمثل الانتخابات الروسية مثالا واضحا على ما يسمى "المعارضة المدارة" التي كانت تدار بشكل مفرط من الدولة (March, L2009 p 506). ولا يمكن استخدام الانتخابات والتحول إلى نظام الديمقراطي كأحد مقاييس الديمقراطية، فالانتخابات الديمقراطية لا تضمن حكمًا ديمقراطيًا ليبراليًا، حتى لو كانت ديمقراطية حقيقية، وقد تحرم فعليًا بعض قطاعات السكان من التعبير عن مصالحهم، أو حتى تخفي أشكالًا جديدة من القمع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي لأجزاء كبيرة من المجتمع (Mikael Wigell, 2008, p.238). بل يلزم أيضا أن يكون حماية للحريات والحقوق المدنية، فالديمقراطية في تلك الدول قد تكون ديمقراطية موجهة، رغم وجود تعددية الحزبية، أو تعددية مقيدة (Diamond, Larry Jay, ,p25)، وهو ما جعل العديد من الباحثين ، يطلقون مصطلح نظام هجين (Hybrid Regime) على الدول التي فيها النظام الديمقراطي والاستبدادي (بولمي، سِلين ، 2017، ص8)، حيث يمكن لقوى المعارضة في هذا النوع من الأنظمة أن تتحّدى بشكل دوري النظام ، وتُلحق بهم الهزيمة ، لكن النظام يقوم بالتزوير المنظم للانتخابات للاستمرار في السلطة. ويعتبر إجراء الانتخابات مبرر للاستمرار في السلطة ويتم بشكل صوري. (هەڵبژاردن بۆ پەخش و وەشاندن، چاپی یەکەم لا ٣٦)

ثانيا: التشريعات وسيادة القانون

يتم وضع التشريعات اللازمة في ألنظام السياسي الهجين التي تنظم الانتخابات بشكل دوري، وتكون تنافسية، لكنها تصمم لإنتاج مجالس تشريعية ضعيفة حتى يبقى النظام مسيطرا عليها. (شيلان:2019: ص135) وهذا النوع من النظام يسمى (نصف ديمقراطي، الديمقراطية الزائفة أو الافتراضية) فصلاحيات وسلطات الأشخاص المنتخبين محدودة ومقيدة مع وجود شكوك حول نزاهة الانتخابات، وكذلك يوجد العديد من القيود على الحرية السياسية ، فبعض الكيانات السياسية لا تستطيع أن تعبر عن نفسها(Diamond, Larry

Jay, ,Ibid,p25). بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن بعض هذه المؤسسات ذات طابع مؤسسي، فإن الخصائص الأبوية للعديد منها وسيطرتها على المؤسسات الأمنية تجعل علاقتها مع المؤسسات الأمنية والنخبة/الأنظمة الحاكمة روابط شخصية وأولية. وفي الغالب، يتم تعيين قوات الأمن الخاصة على أساس الروابط العائلية والطائفية والعرقية والقبلية (Eva Bellin, 2004, pp.139-157).

رابعا: الإعلام وصناعة الرموز غالبا ما يكون الإعلام في الأنظمة السياسية الهجينة ملْك تأم للدولة، ويخضع لرقابة مشّددة، أو يكون مكبوتا بطريقة نظامية ممنهجة. وتمتاز تلك النظم بما يعرفب صناعة الرموز، وتقديس القائد، حيث يعمل النظام الهجين على إنتاج كيانات فئوية تقود إلى مزيدٍ من التفكيك في بُنى المجتمع، ذلك أنّ أبرز الأعراض التي يعانيها النظام السياسي الهجين، أن تزداد فيه المجموعات المختلفة أو المتضادة، والتي تنحو نحو خلق الرموز (عائلة برزاني، جلال الطالباني)، وهذه الرموز هي أمر ضروري تقتضيها الضرورة إلى اختلاق هوية شاملة لأبناء مجموعة ما، وفي الغالب تصبح الرموز سببا مشجعا لاستمرار التشاحن الداخلي، وقد تدّعي أو تختلق إنجازات وطنية أو طائفية تنسبها لنفسها (حالة برزاني)، أو تلجأ لتلميع صورة بعض القادة الطائفية في خطوة أقرب إلى التصعيد (تأبين الشهداء القادة ورفعهم لمصاف المقدّس). (جسور للدراسات، 2017) إن سياسة الهوية (العرق أو الدين أو الطائفة) هي أداة تعبئة جماعية تضمن أقصى قدر من تقاسم السلطة والموارد ، لكن تحقيق هدف اكتساب السلطة والموارد يفتح الباب أمام عملية معاكسة، مما يوفر قوة دافعة للصراعات الداخلية. إن مجموعة الهوية الواحدة المتخيلة سياسيًا هي صراع لتمثيل المجموعة وقيادتها. هذا هو المكان الذي تبدأ فيه الانقسامات الأيديولوجية والاجتماعية، والانقسامات القبلية والعائلية ، وحتى التقسيمات الحضرية والطبقية في العمل في كل مجموعة. (عبد الجبار فالح: مرجع سابق،ص22)

المبحث الثاني: النظام السياسي في إقليم كردستان: السمات والخصائص

إن أصعب المعضلات التي تواجه إقليم كردستان هي معضلة تحديد هوية النظام السياسي، إذ لا يعرف المتابع للشأن الكُردي سمات وخصائص النظام السياسي للإقليم وفيما يلي تبيان لأهم سمات وخصائص النظام السياسي للإقليم استنادا إلى مشروع مسودة الدستور لعام 2009 .

المطلب الأول: سمات النظام السياسي في الإقليم

تنص المادة الأولى من مسودة دستور حكومة إقليم كردستان لعام 2009 " على أن النظام السياسي في الإقليم برلماني جمهوري ديمقراطي يعتمد التعددية السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات وتداول السلطة سلمياً عن طريق الانتخابات العامة المباشرة السرية والدورية.

أولا: نظام رئاسي : وقد اعتبرت مسودة الدستور في المادة (60) أن رئيس إقليم كردستان هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية والقائد العام لقوات حرس الإقليم (البيشمركة) ويكون ممثلا لشعب الإقليم ويصبح نائبا عنه في المناسبات الوطنية والقومية، ويقوم بمهمة التنسيق بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم. وأعطت المادة (65) من مسودة الدستور ، صلاحيات واسعة لرئيس الإقليم تكرس هيمنة الرئاسة على باقي السلطات، فرئيس الإقليم، له حق اقتراح مشاريع القوانين كما يملك حق النقض(الفيتو) على القوانين الصادرة من البرلمان، ويملك حق إصدار مراسيم بشأن؛ تشكيل الوزارة بعد نيل ثقة الأغلبية، وإقالة الوزراء إذا طلب رئيس الوزراء أو في حالة قيام البرلمان بحجب الثقة عنهم فضلا على تعيين القضاة وصلاحيات أخرى(رئاسة إقليم كردستان : مشروع دستور إقليم كردستان العراق https://presidency.gov.krd/krp) ونتيجة تلك الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الإقليم، في منظور بعض الأحزاب، قلبت النظام واقعياً وعملياً من برلماني إلى رئاسي. كون الرئيس ينتخب بالاقتراع السري المباشر من قبل الشعب الأمر الذي يعطيه مركز قوة أكبر إزاء البرلمان كما يتمتع بصلاحيات واسعة أخرى لا تناسب أي رئيس في أي نظام برلماني، فيما يرى البعض الآخر أنه أقرب إلى النظام المختلط كونه يضم رئيس بصلاحيات قوية بالإضافة إلى وجود وزارة (رئيس وزراء ووزراء) تستند في تشكيلها إلى الأغلبية البرلمانية ويخضعون إلى الرقابة البرلمانية. (زانا رؤوف حمه كريم، دانا عبد الكريم سعيد،2014 ص1320) وتطالب أحزاب المعارضة الرئيسية في الإقليم بإنشاء نظام برلماني رئاسي يتم من خلاله انتخاب رئيس الإقليم من داخل قبة برلمان بدلاً من انتخابه مباشرة من الشعب. حتى يتمكنوا من محاسبته أو سحب الثقة منه مع تقليص صلاحياته الحالية كما جاء في قانون رئاسة إقليم كردستان التي يعد نافذاً حالياً في ظل غياب الدستور.

ثانيا: نظام برلماني: تنص المادة (40) من مسودة دستور حكومة إقليم كردستان لعام 2009 " على أن برلمان كردستان العراق هو السلطة التشريعية ..... لشعب الإقليم، ويجري انتخاب أعضائه بالاقتراع السري المباشر" . وحددت المادة(42) من مشروع مسودة الدستور مدة البرلمان بأربع سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له. فيما بينت المادة (56)

انه يجوز للبرلمان حل نفسه بموافقة أغلبية ثلثي عدد أعضائه. ويتكون البرلمان في إقليم كردستان العراق حاليا من 111 مقعدا بموجب القانون رقم(1) الصادر عام 1992، ويرأس البرلمان رئيس المجلس، ويساعده في مهامه نائب رئيس البرلمان. ويحق لجميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 18 عاما فما فوق المشاركة في التصويت ويكون التصويت في الاقتراع بشكل مباشر وشامل وسري. وتم إجراء أول انتخابات في عام 1992، فيما جرت آخر الانتخابات للبرلمان في 30 أيلول عام 2018 والتي كان من المفترض إجراؤها في العام 2017، إلا أنها أجلت بسبب الخلافات السياسية والحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، وخاصة بعد إبطال نتائج الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان في سبتمبر/أيلول 2017 .

ثالثا: نظام حزبي : يوجد في كردستان العراق الكثير من الأحزاب السياسية؛ إذ يبلغ عدد المجازة رسميًا حوالي(36 حزبًا)، وتم تحديد نسبة 7٪ كحد أدنى لتمثيل الأحزاب في البرلمان، حيث تُحكم كردستان العراق اليوم من قبل خمسة أحزاب رئيسية في هي (الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة التغيير (گۆڕان)، والجماعة الإسلامية، والاتحاد الإسلامي الكردستاني). وتم إجراء أول انتخابات في عام 1992 أدت إلى تشكيل أول جمعية وطنية كردستانية وتشكيل حكومة إقليم كردستان. وعقد البرلمان أول جلساته بتاريخ 15 تموز عام 1992 صادق خلال هذه الجلسة على القانون رقم (1) باعتبار المجلس الوطني الكردستاني السلطة التشريعية في إقليم.كردستان(حكومة إقليم كردستان، http://previous.cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=14&p=266) . وفي عام 2009، تم تعديل قانون الانتخابات ليقوم بتخفيض الحد الأدنى لسن المرشحين لعضوية البرلمان من سن الـ 30 إلى سن الـ 25. وزيادة الحصة القانونية (كوتا) للنساء في البرلمان من 25 في المائة إلى 30 في المائة، في حين تم زيادة الحصة المقررة للأقليات إلى 11 مقاعد لكل من المسيحيين والتركمان.

المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي في إقليم كردستان

يمكن تبيان خصائص النظام السياسي في إقليم كردستان على النحو التالي:

أولا: عدم وجود دستور

ان انعدام وثيقة دستورية فى الاقليم (يوجد مسودة للدستور لم تكتمل اجراءات والخطوات القانونية بشأنها) وتحدد بوضوح العلاقة بين المواطنين والسلطات ، وكذلك العلاقة بين الحزب والحكومة ، وتنظم العلاقة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهي من أهم القضايا السياسية في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى الافتقار إلى إضفاء الطابع المؤسسي على خبرة السلطة في المنطقة وغموض نطاق سلطة السلطات الثلاث. لا يوجد دستور في المنطقة، مما يخلق فراغًا بين القانون والدستور ، خاصة في حالة الخلافات على السلطة، لأن الصراع على السلطة وجد خلال إطالة ولاية رئيس الإقليم (مسعود بارزاني) في 30 يونيو ، 2013 ، ووجود مسودة الدستور، تنص بوضوح على أن سلطة الرئيس هي أربع سنوات في المنطقة ويمكن إعادة انتخابه لولاية ثانية.

ثانيا : صلاحيات واسعة لرئيس الإقليم تكرس هيمنة الرئاسة على باقي السلطات

تنص المادة الأولى من مسودة دستور حكومة إقليم كردستان " على ان النظام السياسي في الإقليم برلماني جمهوري ديمقراطي يعتمد التعددية السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات وتداول السلطة سلمياً عن طريق الانتخابات العامة المباشرة السرية والدورية."، وقد اعتبر الدستور في المادة (40) من مسودة الدستور أن رئيس اقليم كردستان هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية والقائد العام لقوات حرس الاقليم (البيشمركة) ويكون ممثلا لشعب الإقليم ويصبح نائبا عنه في المناسبات الوطنية والقومية، ويقوم بمهمة التنسيق بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقليم.واعطت قانون رقم (1) لسنة 2005 المعدّل بالقانون رقم (2) لسنة 2006، صلاحيات واسعة لرئيس الإقليم تكرس هيمنة الرئاسة على باقي السلطات، فرئيس الإقليم، له حق اقتراح مشاريع القوانين كما يملك حق النقض(الفيتو) على القوانين الصادرة من البرلمان، ويملك حق إصدار مراسيم بشأن: تشكيل الوزارة بعد نيل ثقة الأغلبية، وإقالة الوزراء إذا طلب رئيس الوزراء أو في حالة قيام البرلمان بحجب الثقة عنهم فضلا على تعيين القضاة وصلاحيات أخرى. ونتيجة تلك الصلاحيات يرى بعض الفقهاء في الاقليم أن النظام أقرب إلى النظام الرئاسي، كون الرئيس ينتخب بالاقتراع السري المباشر من قبل الشعب الأمر الذي يعطيه مركز قوة أكبر إزاء البرلمان كما يتمتع بصلاحيات واسعة أخرى لا تناسب أي رئيس في أي نظام برلماني، فيما يرى البعض الآخر أنه أقرب إلى النظام المختلط كونه يضم رئيس بصلاحيات قوية بالإضافة إلى وجود وزارة (رئيس وزراء ووزراء) تستند في تشكيلها إلى الأغلبية البرلمانية ويخضعون إلى الرقابة البرلمانية.

ثالثا: الصراع على السلطة وظهور ائتلافات حزبية هشة

يتميز النظام السياسي في الإقليم بالصراع المستمر بين الحزبين الرئيسين(الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني)على السلطة، ورغم الاتفاقات السياسية بينهما على تشكيل حكومات توافق، لكن خلافاتهما المستمرة والمتواصلة صبغت الإقليم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي(الزيدي:2012 ،ص8) فبعد انتخابات عام 1992، اشتعل الصراع بينهما على نتائج الانتخابات وانتهى بتوافق الحزبين على احتكار وتقاسم السلطة في مؤسسات الإقليم السياسية والأمنية والاقتصادية وبنسبة متساوية (نسبة النصف لكل حزب) (خوشناو:2004). لكن النزاع بينهما استمر بالتصاعد بسبب حقوق حيازة الأراضي والتنافس على عائدات الجمارك مما أدى إلى نشوب حرب أهلية دامت ثلاث سنوات (1994-1997) قُتل فيها٣ آلاف فرد، وشُرّد عشرات الآلاف (كاوه حسن، سام داغر:2015) .ونتج عنها حكومتين متنافستين ، حكومة السليمانية بقيادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، وحكومة اربيل بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني (عمارة، رشيد ويوسف محمد:2021) واستمرت الانقسام بين الحزبين والاشتباكات العسكرية المتقطعة حتى عام (2005) حيث وقع زعماء الحزبين اتفاقا برعاية أمريكية في واشنطن العاصمة، نص على إقامة حكومة منتخبة في الإقليم بعد فترة انتقالية من تقاسم السلطة (الزبيدي، وصادق: 2012) . كما تم في نفس العام (2005) إقرار الدستور العراقي الذي نص على حق الأكراد في الإقليم بإقامة منطقة حكم ذاتي ليمنحها الشرعية القانونية والدستورية (كاكل، ساره، 2011 ، ص72). وفي عام 2007 عقد برعاية الولايات المتحدة ما سمّي بالاتفاق الاستراتيجي بين الحزبين، وبموجب الاتفاق أصبح للحزب الديمقراطي الكردستاني الصلاحية الأعلى في السياسية الكردية للإقليم والعلاقات الخارجية، في حين أصبح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المساهم الأدنى في السياسة الكردية (كاوه حسين : مرجع سابق).ولقد دفع تدني الخدمات المقدمة للمواطنين في قطاعات المياه والكهرباء والتعليم والصحة الى ظهور قائمة مستقلة (گۆران) شاركت في الانتخابات البرلمانية عام 2009 وحصلت على المرتبة الثانية ب(25) مقعدا من مقاعد إقليم كردستان (كاوه حسين : مرجع سابق). بعد أربعة سنوات من معارضة، فقد شاركت في الحكومة وأصبحت جزءاً من تركيبة تشكيل الكابينة الوزارية؛ فهي لاتملك ميليشياتٍ مسلّحةً وان حصلت على منصب وزارة شكلياً، فالقرار يتمُّ اتخاذه في قيادة الاحزاب الحاكمة(جمو، حسين،2015). وهو ما زاد من الاستبدادي ممارسة السلطة في الإقليم ، وما زال الأمر كذلك حتى عام 2021.

رابعا: انعدام تداول السلطة

وفقاً لمسودة دستور الإقليم الذي لم يصادق عليه حتى الوقت الحالي، تكون مدة رئاسة الإقليم أربع سنوات تمدد لمرة واحدة فقط، أي يجوز لرئيس الإقليم تولي المنصب لمدة ثمانية أعوام فقط. وقد أتم رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني مدته الدستورية في عام(2013) إلا انه رفض التخلي عن رئاسة الإقليم بعد اتفاق أعضاء البرلمان من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على تمديد مدة رئاسته سنتان حتى عام (2015) .

والبنية السياسية الحالية لحكومة إقليم كردستان بنية سلطوية – استبدادية، لا يوجد فيها مبدأ الفصل بين السلطات، فرئيس الإقليم يدير حكومة الإقليم السابق بشكل غير مباشر، ويسيطر حزبه على برلمان الإقليم الشكلي، فالنظام الداخلي للبرلمان في الإقليم ينص على أن " استقالة أو إقالة رئيس البرلمان يتم من خلال تصويت أعضاء البرلمان " وان محاكمة أو القبض على وزراء حكومة الإقليم يتم من خلال تصويت أعضاء البرلمان على استقالة الحكومة، ثم ينتخب أعضاء البرلمان رئيساً جديداً، كما ينص النظام الداخلي على تكليف الكتلة الكبرى في البرلمان باختيار مرشح لتشكيل حكومة جديدة، لكن رئيس الإقليم السابق مسعود البارازني خالف كل تلك المواد والنظام الداخلي للبرلمان، إذ إن منع رئيس برلمان الإقليم السابق "يوسف محمد" المنتمي لتيار التغيير من دخول أربيل عاصمة الإقليم، وطرد وزراء حركة التغيير من الحكومة، كما قام بحذف الاتفاقية السياسية الموقعة بين حزبه والحركة من طرف واحد. وهو ما يبين بشكل واضح مدى سيطرة رئيس الإقليم على السلطتين التنفيذية والتشريعية في الإقليم، وغياب آليات الرقابة البرلمانية في الإقليم على أعمال الحكومة (السؤال، الاستجواب، التحقيق).

خامسا: السيطرة على الموارد الاقتصادية والعسكرية والأمنية

يستند بقاء النظام الهجين على قوته، وتعتمد قوته على مصادر مختلفة للقوة، بما في ذلك القوى الخارجية، مثل الروابط مع القوى الدولية أو الإقليمية التي تضمن مالية النظام وأمنه ودعمه العسكري المحتمل عند الضرورة، وداخليًا. على سبيل المثال، إذا كان النظام يسيطر على الموارد الرئيسية كمصدر للدخل، أو يؤسس مذاهب عسكرية للجيش، ولكن بناءً على وظيفة خدمة مصالحه الخاصة، فإن أهمية مصادر القوة هذه، سواء كانت هذه المصادر فجة مثل

الجيش أو لينة مثل الاقتصاد، فهي أدوات فعالة لتجنيد المؤيدين ومعاقبة المعارضين. ومهما أصبحت القوة لينة مثل البيروقراطية والاقتصاد أصبحت مجابهة المعارض أقل كلفة (موزاي بلال، لبيد عماد، 2020 ص76-87).

تستخدم الأحزاب الرئيسية الحاكمة الموارد الاقتصادية والمال العام في الإقليم لمصالحهما الحزبية، فقد أقر بعض المسؤولين في الحزبين أنه بين الأعوام (2004-2010) انفقوا ما يقارب من (35) مليون دولار شهريا من الأموال العامة لتمويل حملاتهم الانتخابية، في الوقت الذي بلغ مجموع الإنفاق ما يقارب (5) مليارات دولار خلال تلك الفترة السابقة، أي ما يعادل (20 %) من الموازنة العامة للإقليم سنويا. كما مول رؤساء الأحزاب من المال العام، ما يزيد عن (400) وسيلة إعلامية(بارزاني:2019) ناهيك عن أن معظم المصاريف لكلا الحزبين الرئيسيين في الإقليم يتم تمويلها من إيرادات الرسوم المفروضة على البضائع المهربة بين إيران والعراق، ومن التجارة - المشروعة وغير المشروعة بين تركيا والعراق وسوريا(كاوه، حسين: مصدر سابق) كما ويقوم هذان الحزبان بالضغط على الأحزاب الأخرى عن طريق فصل كوادرها من الدوائر والمؤسسات العامة وقطع منحهم المالية بين الحين والآخر وصولاً إلى الهجوم على مقراتهم وحرقها، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل ويستخدم كلا الحزبين، الأجهزة الأمنية من أجل تشديد قبضتهما على السلطة وإقصاء المعارضين، فعلى سبيل المثال يسيطر على جهاز مخابرات الإقليم الذي أسسه مجلس النواب عام(2011م) من ضباط الحزبان الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني، كما ويتقاسم الحزبان المؤسسات الأمنية الأخرى.

وفي الجانب الاقتصادي، فقد وفّرت الطفرة الاقتصادية في الإقليم ، والنمو السريع في عائدات النفط، والاستثمارات الأجنبية التي تجاوزت (38) مليار دولار أميركي في الإقليم، للحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني السيولة اللازمة لتقوية سياسة المحسوبية وشبكات المحاباة، وتحوّل الثوار السابقين إلى رجال أعمال ما أفضى إلى توطيد دعائم النظام السلطاني في الإقليم(كاوه،حسين:2015)

سادسا: نظام قبلي –أسري ما زالت القيادات السياسية في إقليم كردستان العراق، تسيطر عليها النزعة القبلية والعشائرية، وما زالت الولاءات التقليدية القبلية والأسرية هي الأساس الذي تدار فيه مؤسسات الدولة في الإقليم، ومن كلا الحزبين الرئيسين(Iraqi Kurdistan: Democracy in Kurdistan,Mar 05, 2010,https://unpo.org/article/10810?id=10810)، وقد ارتبط تعيين معظم النخب السياسية والقيادات الأمنية في الإقليم بأسرتي البارزاني، وطالباني الحاكمتين، فقد اعتمد مسعود البارزاني على أفراد أسرته المباشرين في قيادة أجهزةُ الاستخبارات والبشمركة والشرطة والأمن، فابنه البكر مسرور عين رئيسًا لمجلس الأمن القومي ولجهاز الاستخبارات في الإقليم (رئيس الوزراء حاليا). فيما يشغل ابنه الثاني منصور منصب قائد عام، ويشغل ابن أخيه نيجرفان منصب رئيس الوزراء (رئيس الإقليم حاليا). أما أعضاء أسرته الآخرين فيديرون شركة اتصالات محلية تعمل على تقديم خدمات قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني أو يمثل مصالحها في الخارج(كاوه حسن ، سام داغر:2015) وبعد مرض جلال طالباني عام (2012) ومن ثم وفاته انتقلت السيطرة في الحزب إلى أولاده قباد وبافيل، فبافيل تم انتخابه لرئاسة الحزب في عام (2020) بشكل مشترك مع ابن عمه بدلا من برهم صالح، رئيس الجمهورية العراقي الحالي. فيما يشغل الابن الأكبر لجلال طالباني قوباد، منصب نائب رئيس وزراء إقليم كردستان حاليا.

سابعا: انعدام الحريات السياسية والمدنية

تتوزع مناطق النفوذ والسيطرة السياسية والأمنية في إقليم كردستان العراق بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (مدينة السليمانية) والحزب الديمقراطي الكردستاني (مدينة أربيل ودهوك)، وفي الوقت الذي يسمح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني للمواطنين بالتظاهر السلمي، يمنع الحزب الديمقراطي الكردستاني التظاهر السلمي للمواطنين.

بعد ثورات الربيع العربي عام 2011 شهد إقليم كردستان العديد من المظاهرات، قامت معظمها في مدينة السليمانية كنتيجة غير مباشرة للاستياء العام والمتراكم بسبب سياسات الأحزاب الحاكمة. وقد طالب المتظاهرين النظام السياسي الحاكم بالتوقف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وترسيخ الديمقراطية. وقد قمعت قوات الأمن المظاهرات في 19 نيسان/أبريل 2011، مما نتج عن عمليات القمع مقتل عشرة أشخاص وجرح أكثر من 500 آخرين. وقد بين التقرير الصادر عام (2014) حول الانتهاكات التي تمت ضد صحفي إقليم كردستان، أن الإقليم يعاني من انعدام سيادة القانون، فمعظم قضاة الإقليم تم تعيينهم استنادا إلى انتماءاتهم الحزبية وليس استنادا إلى معيار الاحترافية والكفاءة والاستقلالية (نامو عبدالله، " 2014.) في الوقت الذي بين فيه المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان انه منذ بدء الاحتجاجات في الإقليم، بلغ عدد المعتقلين من النشطاء السياسيين والصحفيين أكثر من 300 شخص، تم

اعتقالهم بشكل تعسفي وبما يتعارض مع معايير حقوق الإنسان الدولية (القدس العربي:2020) . وفي عامي (2017-2018) حدثت مظاهرات شعبية واسعة النطاق في مدن الإقليم (إربيل ودهوك، السليمانية) نتيجة تردي الوضع الاقتصادي وتخفيض رواتب العاملين في القطاع العام في الإقليم، وقد قامت سلطات الإقليم الأمنية (الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الاتحاد الوطني الكردستاني) بقمع تلك التظاهرات بطريقة وحشية، واعتقال العديد من الصحافيين والناشطين والموظفين من القطاع العام. مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة أكثر من 200 آخرين(كريستين ، تورن،2018).

استنتاج

تناولت الدراسة النظام السياسي الهجين: دراسة حالة إقليم كردستان العراق من حيث سماته وخصائصه، والأنظمة السياسية الهجينة هي أنظمة تجمع بين السمات الديمقراطية (الانتخابات المتكررة والمباشرة) مع السمات الاستبدادية (القمع السياسي). وقد بينت نتائج الدراسة أن البنية السياسية الحالية لحكومة إقليم كردستان هي بنية سلطوية – استبدادية، لا يوجد فيها مبدأ الفصل بين السلطات، فرئيس الإقليم يدير حكومة الإقليم بشكل استبدادي، ويسيطر حزبه على برلمان الإقليم الشكلي، حيث تغيب آليات الرقابة البرلمانية حقيقية على أعمال حكومة الإقليم (السؤال، الاستجواب، التحقيق). وقد لعب عدم وجود وثيقة دستورية في الإقليم (يوجد مسودة للدستور غير موافق عليها) دورا رئيسيا في تداخل وهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات في الإقليم. وما زالت القيادات السياسية في إقليم كردستان العراق، تسيطر عليها النزعة القبلية والعشائرية والولاءات التقليدية القبلية والأسرية ومن كلا الحزبين الرئيسين الحاكمين للإقليم. وكذلك الصراع المستمر بين الحزبين الرئيسين(الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني)على السلطة رغم الاتفاقات السياسية بينهما على قيادة الإقليم، لكن خلافاتهما المستمرة والمتواصلة صبغت الإقليم بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما بينت نتائج الدراسة أن النظام السياسي في إقليم كردستان هو من الأنظمة السياسية الهجينة فهو نظام يحتكر السلطة ويمنع التداول السلمي لها، ويقمع الحريات (حرية التعبير، حرية الإعلام)، وتستخدم الأحزاب الرئيسية الحاكمة الموارد الاقتصادية والمال العام في الإقليم لمصالحهما الحزبية في الوقت الذي يقوم فيه يسمح فيه بتشكيل أحزاب سياسية، وإجراء انتخابات برلمانية، لكنها غالبا ما تكون انتخابات تحت سيطرة النظام السياسي وتكون مخرجاتها أيضا تحت سيطرته . مما رفع من مستويات الاستبداد السياسي في الإقليم.

المراجع

1. Andreas Schedler, Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation, journal of democracy, Volume 13، Number 2 April 2002,p 38.
2. بلال الشوبكي، " الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات"،مجلة سياسات عربية، العدد 25 ،مارس 2017 ،ص 14
3. دراسة موزاي بلال، لبيد عماد، الجيش البريتوري والانتقال السلطوي في الأنظمة الهجينة، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية ، ،المجلد الثاني، العدد السادس آذار، مارس، 2020 ،المركز العربي الديمقراطي ، برلين ، ص76-87
4. واحد سعيد،شيلان ` التحول الديمقراطى فى أقليم كوردستان العراق ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السليمانية ، العراق ، العدد2، المجلد 20 ، صيف 2019 ص135-160
5. الشوبكي، بلال،الانظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات"،ص13
6. بلغيث، عبد الله ، الأنظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد 1، العدد 2 ، 2017 ص136
7. توازي ، خالد ، الأنظمة السياسية الهجينة -مفارقة التحول و التكيف: قراءة في الحالة الجزائرية[1]،مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلدالثاني، العدد 7، 2016،ص1-22
8. Eva Bellin, The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative, *Comparative Politics January 2004,pp.139-157.*
9. , Elections without Democracy: The Andreas Schedler Menu of Manipulation, Democracy Volume John's p 48.
10. الشوبكي، بلال، الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، ص11
11. Steven Levitsky and Lucan A. Way, Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism, Steven Journal of Democracy, Vol. 7, No. 2, April 2002 p.61-62.

12. صخري، محمد، التحول الديمقراطي في إفريقيا: الدوافع، العوامل المؤثرة و التقييم،18-3-2020 ، منشور في مجلة دراسات افريقية، www.politics-dz.com

13. leonardoMorlino, Are there hybrid regimes?´-or-are they just an optical illusion?, European Political Science Review European Consortium for Political Research (ECPR) (2009),, pp. 273-296

14. Diamond, Larry Jay, Thinking About Hybrid Regimes, Journal of Democracy, Volume 13, Number 2, April 2002,p24

15. Luke March, 'Managing Opposition in a Hybrid Regime: Just Russia and Parastatal Opposition' the University of Edinburgh, Slavic Review, vol. 68, no. 3, pp 506-507

16. الشوبكي، بلال، الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، ص8

17. Steven Levitsky and Lucan A. Way, Elections Without Democracy, Ibid,p 51.

18. عبدالجبار، فالح ، الديمقراطية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية، معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى ،2006، ص20.

19. الشوبكي، بلال ، الأنظمةالهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات،ص.11

20. Mikael Wigell, Mapping 'Hybrid Regimes': Regime Types and Concepts in Comparative Politics, Democratization, Vol.15, No.2, April 2008, p.234

21. Andreas Schedler, Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation, journal of democracy,p 38.

22. March, L, 'Managing Opposition in a Hybrid Regime: Just Russia and Parasternal Opposition' The University of Edinburgh, Slavic Review, vol. 68, no. 3, 2009 p 506

23. Mikael Wigell, Mapping 'Hybrid Regimes': Regime Types and Concepts in Comparative Politics, Democratization, Vol.15, No.2, April 2008, p.238

24. Diamond, Larry Jay, Thinking About Hybrid Regimes, Journal of Democracy,p25

25. بولي، سِلين، جذورالإستبداد في الشرق الأوسط، ترجمة جلال خشيب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آذار – مارس ، 2017، ص8.

26. هةلَكةوت عةبدولاَ، ديمكراتيزةكردن و حوكمراني باش، خةندان بوَ ثةخش و وةشاندن، ضاثي يةكةم،، لا36.

27. واحد سعيد شيلان التحول الديمقراطى فى أقليم كوردستان العراق ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السليمانية ، العراق ، العدد2، المجلد 20 ، صيف 2019 ص135-160

28. Mikael Wigell, Mapping 'Hybrid Regimes': Regime Types and Concepts, Ibid p.235

29. Mikael Wigell, Mapping 'Hybrid Regimes': Regime Types and Concepts Ibid, p.235

30. Diamond, Larry Jay, Thinking About Hybrid Regimes,Ibid,p25

31. Steven Levitsky and Lucan A. Way, Elections Without Democracy, Ibid,p60.

32. Eva Bellin, The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative, Comparative Politics January 2004, pp.139-157.

33. جسور للدراسات ، تقديس القائد في الحركة السياسية الكردية، وحدة الدراسات، دراسة تشرين الاول،2017، على الرابط
التالي
https://jusoor.co/details/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B3-%

34. عبدالجبار، فالح ، الديمقراطية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية، ص22

35. موزاي بلال، لبيد عماد، الجيش البيرتوري والانتقال السلطوي في الانظمة الهجينة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، ،المجلد الثاني، العدد السادس اذار، مارس، 2020 ،المركز العربي الديموقراطي ، برلين ، ص76-87

36. حكومة إقليم كردستان،
http://previous.cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=14&p=266

37. H. E. Chehabi and Juan J. Linz, eds., Sultanistic Regimes (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

38. الزيدي، رشيد عمارة ، صادق، يوسف محمد ، المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق: النشاة والمستقبل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة، ابريل 2012، ص8

39. صادق، يوسف محمد ، تحديات العملية الديمقراطية في النظام السياسي لإقليم كردستان العراق، بحث مقدم لمؤتمر سكول العلوم السياسية- في جامعة السليمانية

الثالث،مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، 16-18نيسان 2012، ص402.

40. خوشناو، جاسم توفيق ، التدخل الإنساني في كوردستان، نشر ئاراس، اربيل، 2004، ص108

41. كاوه حسن ، سام داغر، النُخب الحاكمة في كردستان: نظام سلطاني، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، 8أيلول/سبتمبر https://carnegie-mec.org/2015/09/08/ar-event-4992015

42. عمارة رشيد و يوسف محمد، المعارضة السياسية في إقليم كردستان- العراق: النشأة و المستقبل، للمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،الدوحة – قطر، 2102، ص7.

43. Bozcalifirat .Managing oil in Kurdistan Iraq: 1991-2003.apaper represented to the 3rd annual conference of international association of Contemporary Iraq studies (Iacls) ,SOAS, London university ,2008

44. عمارة ، رشيد و يوسف محمد، المعارضة السياسية في إقليم كردستان- العراق: النشأة و المستقبل، ص 8-9.

45. كاكل، ساره، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011 ، ص72

46. زيباري، عبدالرحمن سلمان، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق في ضوء قواعد القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين، كلية قانون والسياسية، اربيل، 2001، ص23

47. كاوه حسن ،المجتمع المسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطانيا، مصدر سبق ذكره

48. كاوه حسن ، مصد نفسه

49. جمو، حسين ، اقليم كردستان العراق: السياسة تبتلع المجتمع،مركز دراسات الجمهورية الديموقراطية، 24 سبتمبر 2015 ، على الرابط التالي http://www.drsc-sy.org/

50. .بارزاني، أيوب بابو ، الفساد المزمن في إقليم كردستان الفدرالي (القصة الكاملة)، 18أبريل، 2019 على الرابط التالي https://xeber24.org/archives/173618.

51. كاوه حسن ، سام داغر، النُخب الحاكمة في كردستان: نظام سلطاني، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره

52. كاوه حسن ، المجتمع المسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطانياً ، 18آب/أغسطس 2015، مصدر سبق ذكره .

53. [1]Iraqi Kurdistan: Democracy in Kurdistan,Mar 05, 2010,https://unpo.org/article/10810?id=10810

54. كاوه حسن ، سام داغر، النُخب الحاكمة في كردستان: نظام سلطاني، مصدر سبق ذكره .

55. نامو عبد الله، "جبل الإفلات من العقاب يجثم على صدور صحفيي كردستان"، لجنة حماية الصحفيين، 22 نيسان/أبريل 2014. https://www.cpj.org/reports/kurdistan_ar.pdf

56. القدس العربي ، مرصد حقوقي يحث كردستان على وقف الانتهاكات ضد الصحافيين والناشطين، القدس العربي ، 26 - أكتوبر ، 2020 على الرابط التالي https://www.alquds.co.uk

57. كريستين ، تورن،سياسة إقليم كردستان عند منعطف طريق، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 26 نيسان2018 على الرابط التالي https://carnegieendowment.org/sada/7619

المصادر :

-المصادر بالغة الكوردية

1. بلغيث، عبد الله، الأنظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد 1، العدد 2 ، 2017 .

2. بولي، سِلين ، جذورالإستبداد في الشرق الأوسط، ترجمة جلال خشيب ، مركزإدراك للدراسات والاستشارات، اذار – مارس ، 2017.

3. القدس العربي، مرصد حقوقي يحث كردستان على وقف الانتهاكات ضد الصحافيين والناشطين، القدس العربي، 26 أكتوبر ، 2020 على الرابط التالي https://www.alquds.co.uk

4. التحول الديمقراطي في افريقيا: الدوافع، العوامل المؤثرة و التقييم،مجلة دراسات افريقية، www.politics-dz.com

5. توازي، خالد، الأنظمة السياسية الهجينة -مفارقة التحول و التكيف: قراءة في الحالة الجزائرية، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلدالثاني، العدد 7، 2016.

6. جسور للدراسات ، تقديس القائد في الحركة السياسية الكردية، وحدة الدراسات، دراسة تشرين الاول،2017، على الرابط التالي https://jusoor.co/details/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B3-%

7. جمو، حسين ، اقليم كردستان العراق: السياسة تبتلع المجتمع،مركز دراسات الجمهورية الديموقراطية، 24 سبتمبر 2015 ، على الرابط التالي http://www.drsc-sy.org/

8. خوشناو، جاسم توفيق ، التدخل الإنساني في كوردستان، نشر ئاراس، اربيل، 2004.

9. رشيد عمارة الزيدي،يوسف محمد صادق،المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق: النشاة والمستقبل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة، ابريل 2012

10. زيباري، عبدالرحمن، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق في ضوء قواعد القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين، كلية قانون والسياسية، اربيل، 2001.

11. الشوبكي، بلال ، الانظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات"،مجلة سياسات عربية، ، العدد 25 ،اذار، مارس 2017 ، الدوحة، قطر

12. عبدالجبار، فالح ، الديمقراطية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى ،2006

13. عمارة ، رشيد ، يوسف محمد، المعارضة السياسية في إقليم كردستان- العراق: النشأة و المستقبل، للمركز العربي لألبحاث و دراسة السياسات،الدوحة – قطر، 2102.

14. كاوه حسن ، المجتمع المسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطانياً ، 18آب/أغسطس 2015، مركز كارنيجي للشرق الاوسط https://carnegie-mec.org/.

15. كاوه حسن ، سام داغر، النُخب الحاكمة في كردستان: نظام سلطاني، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، 08أيلول/سبتمبر https://carnegie-mec.org/2015/09/082015

16. كريستين ، تورن،سياسة إقليم كردستان عند منعطف طريق، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 26 نيسان 2018 على الرابط التالي https://carnegieendowment.org/sada/76196

17. محمد صادق، يوسف ، تحديات العملية الديمقراطية في النظام السياسي لإقليم كردستان العراق، بحث مقدم لمؤتمر سكول العلوم السياسية- في جامعة السليمانية الثالث،مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، 16-18،نيسان 2012.

18. موزاي بلال، لبيد عماد، الجيش البيرتوري والانتقال السلطوي في الانظمة الهجينة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ،المجلد الثاني، العدد السادس اذار، مارس، 2020 ،المركز العربي الديموقراطي ، برلين

19. نامو عبدالله، "جبل الإفلات من العقاب يجثم على صدور صحفي كردستان"، لجنة حماية الصحفيين، 22 نيسان/أبريل 2014.https://www.cpj.org/reports/kurdistan_ar.pdf

20. واحد سعيد شيلان ، التحول الديمقراطي في أقليم كوردستان العراق ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السليمانية ، العراق ، العدد2، المجلد 20 ، صيف 2019 .

21. زانا رؤوف حمه كريم، دانا عبد الكريم سعيد ، أساسيات النظام البرلماني واشكالياته في إقليم كردستان-العراق دراسة تحليلية مقارنة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، المجلد41، العدد (٢)، ٢٠١٤.

المصادر باللغة الكوردية

1- هەڵکەوت عەبدوڵا، دیمکراتیزەکردن و حوکمرانی باش، خەندان بۆ پەخش وەشاندان چاپی یەکەم ٢٠١١.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Andreas Schedler, Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation, journal of democracy, Volume 13 Number 2 April 2002

2. Bozcalifirat .Managing oil in Kurdistan Iraq: 1991-2003.apaper represented to the 3rd annual conference of international association of Contemporary Iraq studies (IacIs) ,SOAS, London university ,2008

3. Diamond, Larry Jay, Thinking About Hybrid Regimes,Journal of Democracy, Volume 13, Number 2, April 2002.

4. Eva Bellin, The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative, *Comparative Politics January 2004,*

5. Freedom house, Freedom in the world- Iraq Kurdistan 1998, ttps://freedomhouse.org/report/freedom-world/1998/iraqi-kurdistan

6. H. E. Chehabi and Juan J. Linz, eds., Sultanistic Regimes (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

7. Iraqi Kurdistan: Democracy in Kurdistan,Mar 05, 2010,https://unpo.org/article/10810?id=10810

8. leonardoMorlino, Are there hybrid regimes?'-or-are they just an optical illusion?, European Political Science Review (2009), European Consortium for Political Research (ECPR).

9. March, , 'Managing Opposition in a Hybrid Regime: Just Russia and Parastatal Opposition' The University of Edinburgh, Slavic Review, vol. 68, no. 3. L 2009

10. March, L, 'Managing Opposition in a Hybrid Regime: Just Russia and Parastatal Opposition' The University of Edinburgh, Slavic Review, vol. 68, no. 3, 2009 .

11. Mikael Wigell, Mapping 'Hybrid Regimes': Regime Types and Concepts in Comparative Politics, Democratization, Vol.15, No.2, April 2008.

12. Steven Levitsky and Lucan A. Way, Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism, Steven Journal of Democracy, Vol. 7, No. 2, April 2002 p.61-62.